● أخبار قصيرة

صادرات النفط الإيراني تلامس ٣٠ مليار دولار

أعلن رئيس مصلحة الجمارك الإيرانية أن صادرات النفط سجلت ٢٩/٩ مليار دولار في الشهور العشرة من السنة المالية الجارية (فترة ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣ حتى ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤). وأضاف محمد رضواني فر، في تصريح صحفي، أن قيمة صادرات النفط سجلت نمواً بنسبة ١٠ بالمئة. وكانت وكالة الطاقة الدولية قد قدرت، في وقت سابق، أن دخل إيران النفطي في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٣ بلغ ٣٤ مليار دولار، أي ما يعادل ١٢٪ من إجمالي دخل منظمة أوبك في هذه الفترة، رغم استمرار العقوبات الأميركية الظالمة.

إيران نحو تعزيز طاقة الإنتاج بـ٣٣٠٠ وحدة صناعية

أعلن مدير منظمة الصناعات الصغرى والمدن الصناعية عن استهداف وزارة التجارة والصناعة والمعادن تعزيز طاقة الإنتاج بـ٣٣٠٠ وحدة صناعية في السنوات القادمة. واستطرد فرشاد مقيمي، في تصريح صحفي، بأنه تم إعادة تشغيل وزيادة طاقة إنتاج ٨٩١٠ وحدة عبر إجراءات حكومية محفزة أفضت الى خلق ٩٢٥٠٠ فرصة عمل. وأشار الى أن الحكومة الحالية (تسلمت مهامها أغسطس/ آب ٢٠٢١) أعادت ٤٠١٠ وحدات صناعية الى عجلة الإنتاج وأضافت ٤٩٠٠ وحدة لهذا القطاع. وذكر أنه منذ بدء السنة المالية الجارية ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣، تم إعادة ١١٩٢ وحدة إنتاجية للعمل بطاقة توظيف ٢٣٢٦٢ شخصاً حتى الآن.

قريباً.. تدشين ١٠٣٤ مشروعاً في محافظة هرمزكان

أعلن نائب رئيس الجمهورية للشؤون التنفيذية عن تدشين ١٠٣٤ مشروعاً بقيمة ١٠٥ تريليونات تومان في محافظة هرمزكان (جنوب ايران) في المستقبل القريب.

وقال محسن منصوري خلال لقاء مع نواب محافظة هرمزكان في مجلس الشورى الاسلامي: إن الحكومة الحالية اتخذت خطوات جيدة في مجال تنمية وتطوير محافظة هرمزكان خلال العامين الماضيين وسيتم تدشين ١٠٣٤ مشروعاً بقيمة ١٠٥ تريليون تومان في المحافظة قريباً. وأضاف: إن مشاريع عمرانية واقتصادية عديدة في محافظة هرمزكان في مختلف مجالات الموانئ والطرق والإسكان والنفط والطاقة والزراعة والمدارس سيتم تدشينها في المستقبل القريب. وأشاد نواب محافظة هرمزكان بإجراءات الحكومة في تنمية وتطوير المحافظة، وجرى البحث حول هموم واحتياجات المواطنين في مختلف مناطق هذه المحافظة.

لدى استقباله حشداً من المنتجين والناشطين الاقتصاديين

قائد الثورة: شباب البلاد استغلوا العقوبات وحققوا التقدم

إذا تمت الإدارة اللازمة والدعم المناسب للقطاع الخاص، فان تقدم إيران الكبير سيصبح واقعاً ملموساً بفضل قدرتها العالية وثرواتها الطبيعية والقوى العاملة

الوفاق/وكالات- أكد قائد الثورة الإسلامية، سماحة آية الله العظمى الإمام السيد علي الخامنئي، بأن شباب البلاد استغلوا فرصة العقوبات وحققوا التقدم في مجال التسليح العسكري ومنجزات علمية باهرة كالتقدم في قطاع الفضاء واطلاق الأقمار الصناعية.

وأشار سماحته، خلال استقباله أمس الثلاثاء حشداً من الناشطين والمنتجين في القطاع الصناعي في حسينية الإمام الخميني(رض)، إلى وجود مشاكل خارجية كالعقوبات وعداوات المناوئين، وقال: هذه الحالات بلا شك ضارة وتخلق مشاكل للبلد؛ لكن هذه القضايا يمكن أن تستخدم أيضاً كفرص، حيث استغل شبابنا هذه الفرصة، واليوم حققنا التقدم في مجال التسليح العسكري أو إنجازات علمية باهرة مثل التقدم في قطاع الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية مثل "ثريا"، وهو ما لم نكن لنحققه اليوم لولا العقوبات.

ووصف سماحته المعرض الذي تفقده بالأمس بأنه كان باهراً ومتميزاً للغاية، وقال: أتصور أننا نستطيع أن نقدم هذا المعرض كمثال لعرض ما تمتلكه البلاد من قدرات علمية وتكنولوجية.. الحقيقة التي يمكن للناس رؤيتها بوضوح هي أن مؤسسات قطاع التصنيع الخاص في بلدنا حققت نمواً كبيراً.

الحقيقة التي يمكن للناس رؤيتها بوضوح هي أن مؤسسات قطاع التصنيع الخاص حققت نمواً كبيراً

تحسين بيئة الأعمال واجب الحكومة

واعتبر آية الله العظمى الخامنئي تحسين بيئة الأعمال بأنه أحد واجبات الحكومة، وقال: يجب على الحكومة إزالة العقبات.. في العام الماضي، وفي مثل هذا الاجتماع، ذكرت بعض الأمور باعتبارها عقبات أمام تحسين بيئة الأعمال.. في معرض هذا العام، عندما تحدثت مع ٤٠ من نشطاء القطاع الاقتصادي، أعربوا عن عدم رضاهم، والسبب في ذلك يعود إلى القضايا التي تم التنبيه إليها في وقت سابق، وطلبت بصورة مؤكدة على تلبيتها.

وأضاف سماحته: الحقيقة التي يمكن للناس رؤيتها بوضوح هي أن شركات الإنتاج الكبيرة في البلاد نمت بشكل ملحوظ في القطاع الخاص، وهذا النمو الكبير من القطاع الخاص له معنى كبير ويدل على أن هناك قطاعاً خاصاً قوياً وقادراً في البلاد، وقد تحقق هذا النمو والتقدم والإنجاز في ظل العقوبات. وأكد أن قطاعنا الخاص قادر على الوصول بالبلاد إلى ما نريده في الخطة الخمسية السابعة وهو النمو بنسبة ثمانية بالمئة.

الرقابة لاتعني التدخل

وقال سماحة قائد الثورة: لا يمكن التغاضي عن دور الرقابة من قبل الحكومة على القطاع الخاص؛ لكن الرقابة لاتعني التدخل، بل هي منفصلة عنها.

وأشار سماحته إلى القدرة الفعالة الكاملة للقطاع الخاص على تحقيق أهداف الاقتصاد العام، معتبراً "الدعم من الحكومة، وخاصة إزالة العقبات في بيئة الأعمال والعمل" و"قبول المسؤولية من القطاع الخاص" ضرورتين مهمتين وأساسيتين لتحسين الوضع وتحقيق تقدم كبير في البلاد.

وبعد استماعه إلى إيضاحات ١٢ من الناشطين في قطاع الإنتاج، دعا الحكومة للمتابعة الجادة للمطالب المطروحة، ومن بينها إنشاء مجمعات صناعية متعددة الأوجه، وتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة، ومسألة الري الحديث. ووصف المعرض الذي تفقده بالأمس (أمس الأول) بأنه باهر ومتميز للغاية، وقال: نأسف لعدم شرح هذه التطورات للشعب حيث إن غالبية أبناء الشعب يجهلون مثل هذه الجهود والنجاحات والمبادرات التي هي من النعم الإلهية.

تحقيق نمو بنسبة ٨٪

وقال آية الله العظمى الخامنئي، في إشارة إلى القضايا التقييدية مثل العقوبات والتقاعس في أداء بعض الحكومات السابقة: إن الجهود والتقدم الذي أحرزه القطاع الخاص، على الرغم من هذه العقبات، يبعث الأمل في أن هذا القطاع قادر على إيصال إيران إلى النمو المتوخى في الخطة الخمسية السابعة أي ٨٪. واعتبر "الابتكار" حقيقة واضحة لمعرض الأمس (أمس الأول) واجتماع اليوم (أمس)، وقال: الابتكار مؤشر على القوى العاملة النخبوية، التي تعتبر كثروة ضخمة دعماً موثوقاً به في معالجة القضايا الكبرى واجتياز الصعوبات ووصول ايران إلى القمة.

ووصف سماحته عدم التوازن في قضايا المياه والوقود والكهرباء وغيرها من المجالات بأنه عائق أمام الأعمال العظيمة، وأضاف: إن نخبة الموارد البشرية في القطاع الخاص قادرة حقاً على حل العقد في هذه المجالات، الأمر الذي يتطلب التخطيط السليم لاستخدام القدرات الفكرية والعملية في هذا القطاع.

واعتبر آية الله الخامنئي الأنشطة في مختلف مجالات الإنتاج مثل النفط والصلب والغاز ومهن مثل الحرف اليدوية بأنها تمثل مجالاً واسعاً جداً لمشاركة القطاع الخاص، وقال: إن الأيدي القوية والأصابع المبدعة للناشطين في هذه القطاعات ستؤدي إلى زيادة العمالة والحد من الفقر.

واعتبر قائد الثورة الشعور بالمسؤولية لدى الحكومة والناشطين الاقتصاديين مطلباً للاستخدام الأمثل لقدرات الأرصدة الشعبية، وقال: مسؤولية الحكومة بشكل عام تهدف إلى إزالة المعوقات وتحسين بيئة الأعمال.

متابعة تحسين بيئة الأعمال بجدية

ودعا سماحته الحكومة للاستجابة للتحذيرات التي وجهها إلى المسؤولين الحكوميين خلال زيارته السابقة في العام الماضي للمعرض، فيما يتعلق بتذليل العقبات التي تواجه الناشطين والمنتجين في قطاع الإنتاج، وقال: على المسؤولين الحكوميين متابعة موضوع تحسين بيئة الأعمال بشكل جدي وإزالة المعوقات. ووصف الرقابة الحكومية بأنها مكملة لدعم القطاع الخاص، وقال: الرقابة تختلف عن التدخل ولا يمكن تجاهلها على الإطلاق.

وقف نمو السيولة يخلق قيوداً

واعتبر آية الله العظمى الخامنئي محدودية الموارد المالية نتيجة السيطرة على السيولة كمثال آخر على العوائق الحكومية أمام الأعمال. وأضاف: خفض ووقف نمو السيولة سياسة صائبة وجهود الحكومة في هذا المجال كانت فعالة إلى حد ما؛ لكن القيود الناشئة في الموارد المخصصة من قبل البنوك لناشطي قطاع الإنتاج لا ينبغي أن تطال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يعني ذلك أن نفس الموارد المحدودة تعطى للشركات الحكومية أو الشركات الخاصة والذكية ذات الارتباطات الواسعة، وإن الإدارة الرئيسية لحل هذه المشكلة تقع على عاتق البنك المركزي.

وشدد قائد الثورة على أنه يجب حل العقبات الحكومية في بيئة الأعمال من خلال التشاور في الحكومة واتخاذ القرار من قبل رئيس الجمهورية وإدارة النائب الأول لرئيس الجمهورية.

وتطرق آية الله العظمى الخامنئي إلى بعض معوقات تحسين بيئة الأعمال من خارج الحكومة مثل النظام القضائي أو القوات المسلحة، وقال: على رؤساء السلطات الثلاث حل هذه المعوقات، وإن لم يتم ذلك لأي سبب من الأسباب، يتم نقله إلى القيادة. واعتبر إن مسؤوليات القطاع الخاص مهمة في عملية الاستخدام الأمثل لقدرات هذا القطاع، وقال: الانضباط والالتزام بالأنظمة والالتزام بالقوانين واللوائح والصحة المهنية من الواجبات الأساسية للقطاع الخاص والتي يجب أن تتم تحت رقابة الحكومة.

تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية

واعتبر آية الله العظمى الخامنئي دعم ومساندة حكومات العالم لشركاتها ومؤسساتها الكبيرة أحد عوامل نجاح تلك الشركات، وقال: من المساهمات الأساسية للحكومة للقطاع الخاص هي المساعدة في تنمية الصادرات والأسواق الخارجية، وفي هذا المجال ينبغي تعزيز الدبلوماسة الاقتصادية بالعمل المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص.

وختم قائد الثورة كلمته بالقول: إذا تمت الإدارة اللازمة والدعم الصائب للقطاع الخاص، فان التقدم الكبير لإيران سيصبح واقعاً ملموساً بفضل قدراتها العالية وثرواتها الطبيعية الوفيرة ونخبة القوى العاملة وحسن التواصل بين الحكومة والشعب.

في الاجتماع الأول لممثلي الدول الأعضاء في المجموعة لعام ٢٠٢٤

صفري: انضمام الدول الجديدة سيساهم في إزدهار «بريكس»

أعلن مساعد وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، مهدي صفري، عن استعداد ايران لبناء عالم متعدد الأقطاب وأكثر عدالة، مشيراً الى أنه ينبغي لمجموعة "بريكس" أن تكون صوت العدالة لأغلبية شعوب العالم.

وقد ترأس مساعد وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية الوفد الإيراني في الاجتماع الرسمي الأول لممثلي الدول الأعضاء في مجموعة الاقتصادات الناشئة المعروفة بـ"بريكس" لعام ٢٠٢٤، الذي تستضيفه موسكو بحضور الأعضاء الجدد بما في ذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وأعرب صفري، في الاجتماع، عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء في "بريكس" من الإرتقاء بالمجموعة والجنوب العالمي الى مكانهما الصحيح، وبناء عالم أكثر عدالة وأكثر ديمقراطية وتعددية، موضحاً: بهذه الطريقة، نشهد رفاهية شعوب بلادنا والعالم أجمع. وأضاف بأن انضمام الدول الخمس الجديدة للمجموعة بما فيها إيران، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر وإثيوبيا سيساهم في ازدهار "بريكس" والعكس صحيح. وأكد مساعد وزير الخارجية على أنه ينبغي أن تكون مجموعة "بريكس" صوت أغلبية شعوب العالم والجنوب العالمي، وأن يكون موقفها موحداً في التعامل مع كافة الأزمات والقضايا العالمية. وأشار إلى أنه تم إعداد ٢٣٥ برنامجاً لعام ٢٠٢٤، مما يدل على أن أمام هذه المجموعة مهمة كبيرة جداً، مضيفاً بأن جميع العناوين الثلاثة الاقتصادية-المالية والسياسية -الأمنية والثقافية-الشعبية لدول "بريكس" ضرورية للغاية. وتابع: إنه وبطبيعة الحال، في الجدول الزمني الذي أعلنته روسيا والتي تتولى الرئاسة الدورية لهذه المجموعة لعام ٢٠٢٤، فان الركيزة الاقتصادية والمالية لديها المزيد من الخطط، ويمكن أن تؤتي ثمارها بشكل أكبر وأسرع وتعزز الرخاء والازدهار في بلداننا.

وفي إشارته الى أن التخطيط لزيادة رأس المال وتعزيز بنك "بريكس" مهم وفعال للغاية، أعرب صفري عن أمله في أن يتم بعام ٢٠٢٤ تسريع هذه الخطط الاقتصادية-المالية، خاصة القضايا المصرفية والمالية ونظام الدفع والعملة الرقمية والعملة الموحدة والتبادلات مع العملات الوطنية.

وانطلق الاجتماع الأول لممثلي الدول الأعضاء في مجموعة الاقتصادات الناشئة المعروفة بـ"بريكس" لعام ٢٠٢٤ في موسكو بحضور نواب وزراء خارجية الدول التسع الأعضاء في هذه المجموعة. ويعد هذا الاجتماع أول اجتماع للمجموعة بعد انضمام ستة أعضاء جدد اعتباراً من بداية عام ٢٠٢٤. ولأول مرة سيتبادل ممثلو الجمهورية الإسلامية الإيرانية والإمارات العربية المتحدة ومصر وإثيوبيا مع الأعضاء القدامى (روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا) وجهات النظر حول خطط "بريكس" في عام ٢٠٢٤ لمدة ثلاثة أيام.

وكان نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، هو المتحدث الافتتاحي لهذا الاجتماع، وبعد ذلك قدم ممثلو ثماني دول أعضاء أخرى في "بريكس" وجهات نظرهم ومقترحاتهم حول اتجاه هذه المجموعة.

وضمن فعاليات اليوم الأول من هذا الاجتماع، تمت مناقشة إطار التعاون لأعضاء بريكس في مجال أبحاث الطاقة والذكاء الاصطناعي. ومن المقرر أن يشارك وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في فعاليات اليوم الثاني من هذا الاجتماع.